سياسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– دراسة تقييمية –

- Title Policies for supporting and qualifying small and medium enterprises in Algeria Evaluation study

زكرياء مسعودي[1]، عزي خليفة[2].

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، Pr.zakariamessaoudi@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، k.azzi39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/12 تاريخ القبول: 2018/08/18 تاريخ النشر: 30 /2018/09

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات و البرامج الموضوعة من طرف الدولة لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح أكثر من ضرورة في ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية الناجمة عن توجه الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا إجراءات الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع محاولة تقييم مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها و بخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل القطاع و الوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة.

وأظهرت نتائج الدراسة انه على الرغم من وجود أكثر من برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، إلا أن الواقع يوضح أنها لا تزال غير قادرة بعد على مواجهة المنافسة الأجنبية

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التأهيل والدعم.

Abstract:

The study aims to identify the actions and programmes of the State party to rehabilitate and support small and medium-sized enterprises, which has become more of a necessity in light of increasing competition with foreign institutions from Algeria directed toward openness to the world economy by signing an agreement Partnership with the European Union, as well as the forthcoming accession to the World Trade Organization, while trying to assess the extent to which these programs to their goals, especially with regard to improving the competitiveness of small and medium enterprises, with see top requirements that should be provided in order to rehabilitate the sector and Bringing it to a level that ensures stability and permanence.

The results of the study showed that despite the presence of more than one program for rehabilitation of small and medium enterprises in Algeria, but the reality shows that they are still unable to meet foreign competition

keywords: small and medium enterprises, rehabilitation programmes and support.

المؤلف المرسل: زكرياء مسعودي، zakariamessaoudi@gmail.com.

1. مقدمة:

لقد أفرزت التحولات العالمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة توجه العديد من الدول نحو تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليحتل مكانته ضمن أولوياتها و إستراتيجياتها التنموية، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذه المؤسسات في مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة خاصة مع تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعرفها معظم دول العالم، و منها الجزائر التي شهدت بدورها تغيرات هامة خلال السنوات الأخيرة، و ذلك من خلال تبنيها برامج الإصلاح الاقتصادي في خطوة للانتقال إلى اقتصاد السوق، كما سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي حتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ بداية من سنة 2005 و كذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إذ أن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية ذات المزايا التنافسية العالية، لذا أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة و اكتساب مزايا تنافسية و تدعيم حصصها السوقية، و من هنا قامت الدولة بوضع مجموعة من برامج التأهيل تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرتها التنافسية من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية.

وعلى ضوء ما سبق جاءت إشكالية الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: **بماذا تميزت سياسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي نتائجها؟**

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: البرامج المدمجة لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: تقييم عملية دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

2. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

1.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات و تؤهلها لأداء أدوار ايجابية في تحقيق أهداف التنمية، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات العديد من الدول، حيث تشير الدراسات و التقارير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب الشغل، والمساهمة في تكوين الثروة، كما أنها عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع و الابتكار.

و تفطنت الجزائر كغيرها من الدول لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في القطاع، و ذلك ما نلمسه من خلال السياسات و الإجراءات المنتهجة في السنوات الأخيرة .و نتيجة للجهود المبذولة لتطوير القطاع، فقد شهد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة و هو ما انعكس على تطور مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني[1].

2.2. التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بمجموعة من مراحل التطور ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على الاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة، إلى غاية التحول إلى اقتصاد السوق بداية من العشرية الأخيرة

من القرن الماضي التي أفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب الغير الناجحة في مجال تسيير المؤسسات الكبيرة أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 .و قد تجسد الاهتمام الفعلي بالقطاع بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم 211/94 لتتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم 190/2000 سنة 2000، و وضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 الذي يعتبر نقطة تحول في مسار القطاع، والذي حمل جميع الأطر التنظيمية و القانونية التي تنظم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و فيما يلي أهم الإجراءات القانونية المتخذة انطلاقا من صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]:

- ❖ إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2002)
- ❖ إنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2003)
- ❖ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2005)
- ❖ انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2007)
- ❖ عزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2008)
- ❖ تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2009)
- ❖ عادة بعث البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (سنة 2010).

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى. فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

فبالنظر للجدول رقم(2-1) أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2012 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء مؤسسة 687386 بعدما كان عددها سنة 2002 يقدر بـ 261853 والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ217 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة. أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 71523 سنة 2002 إلى 162080 مؤسسة سنة 2009 ليشهد بعدها تذبذب إلى غاية 2012. وفيما يلي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2002-2016):

الجدول رقم (01): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعمومية، والصناعة التقليدية من 2002-2016:

طبيعة المؤسسات	2002	2003	2004	2005	2006
المؤسسات الخاصة	189552	207949	225449	245842	269806
المؤسسات العمومية	788	788	778	874	739

النشاطات التقليدية	71523	79850	86732	96072	106222
المجموع	261863	288587	312959	342788	376767
طبيعة المؤسسات	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	293946	329013	455398	482892	511856
المؤسسات العمومية	666	626	591	557	572
النشاطات التقليدية	116347	126887	169080	135623	146881
المجموع	410959	519526	625069	619072	659309
طبيعة المؤسسات	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	550511	601583	656949	780339	786989
المؤسسات العمومية	557	557	542	438	390
النشاطات التقليدية	160764	175676	194562	233298	235242
المجموع	711832	777816	852053	1014075	1022621

Source : bulletins d'information économique, N° 4, 8, 12, 14, 16, 22,26, 29, 30, op cite.

الشكل رقم (01):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 2002-2016

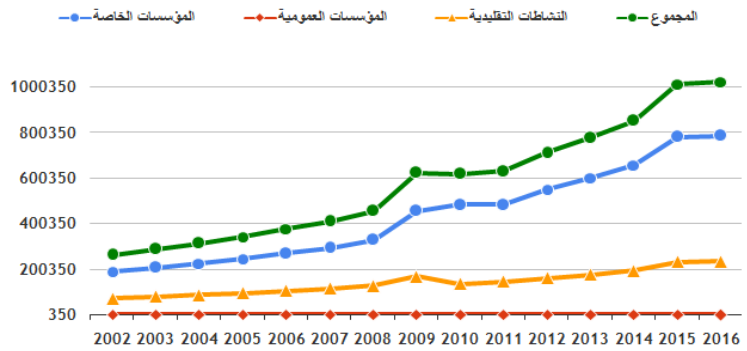

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات الجدول رقم (01).

يتبين من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه أنه انطلاقا من سنة 2002 أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصل عددها إلى 1022621 مؤسسة وهو ما مثل أكثر من خمس أضعاف ما كانت عليه سنة 2001، وتشير الإحصائيات المبنية في الجدول رقم (01) أعلاه أن المؤسسات الخاصة حضيت بحصة الأسد من حيث عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها إلى حد الساعة مقارنة مع المؤسسات التي تمارس النشاطات التقليدية أما المؤسسات العمومية فكان عددها قليل جدا وهو في تراجع مستمر.

بحيث أن في نهاية 2016 ، شهد عدد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة زيادة ملحوظة حيث وصل عدد المؤسسات المنشأة إلى حوالي **786989** مؤسسة ، بينما كانت **189552** مؤسسة في 2002 ، وهذا على عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاض بـ 484 مؤسسة مابين سنة 2005 و سنة 2016 ، في حين أن مجموع النشاطات التقليدية خلال هده الفترة عرف ارتفاعا من 71523 مؤسسة سنة 2002 إلى **235242** مؤسسة مع نهاية سنة 2016 .

3. البرامج المدمجة لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

سعت الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقتنعة بضرورة تحسين تنافسية مؤسساتها و كفاءتها من خلال تحسين أنظمتها التسييرية و تأهيل مواردها البشرية و تحسين محيطها الاقتصادي لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذه البرامج ما هو وطني و منها ما هو مبرم في إطار اتفاقيات دولية.و نحاول من خلال هذا المحور عرض أهم البرامج التي وضعتها الجزائر لتأهيل القطاع[3].

مما تقدم يمكن القول أن برنامج الدعم و التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق و رفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة حتى تضمن شروط كسب حصة في الأسواق المحلية و الدولية.

1.3. البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي :أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة، و يسعى إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءاتها و تهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته(من أنشطة مالية و مصرفية، جبائية، إدارية، و اجتماعية...)، انطلق تنفيذه سنة 2001.[4]

1.1.3 أهداف البرنامج: تتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية:[5]

- ✓ عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية.
- ✓ تطوير و ترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة
- ✓ تدعيم قدرات هيئات الدعم
- ✓ تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية.

2.1.3 شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية[6]:

- ✓ أن تنتمي إلى قطاع إنتاج صناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة
- ✓ مسجلة في السجل التجاري،و تحمل رقم تعريف ضريبي
- ✓ لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة؛
- ✓ أكثر من 50 %من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب
- ✓ أن تشغل على الأقل و بصفة دائمة 20 عامل.

2.3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات، و قد صادق عليه مجلس الوزراء في 8 مارس **2004**و انطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد

استكمال آليات تنفيذه، يمتد تنفيذه على مدار 6 سنوات (**2007-2013**)، و تم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة مالية تقدر ب 6 مليار دينار[7].

1.2.3. أهداف البرنامج: تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في النقاط التالية[8]:

- ✓ تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة.
- ✓ تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة؛
- ✓ إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها؛
- ✓ ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) و مخططات التسويق؛
- ✓ تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج.

2.2.3. شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية[9]:

- ✓ أن تكون المؤسسة جزائرية، و لها نشاط على الأقل لمدة سنتين
- ✓ انتماءها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ أن يكون لها هيكل مالي متوازن
- ✓ المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها؛
- ✓ المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

3.3. **برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ميدا1):**

جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاوروجزائرية، باسم برنامج اورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تشغل **20**عامل فأكثر و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر ب**9.62** مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، 4.3 مليون يورو من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، في حين أن 5.2 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، انطلق تنفيذه سنة 2002 و امتد إلى غاية 2007 [10].

1.3.3. أهداف البرنامج: تمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك من خلال[11]:

- ✓ تطوير كفاءة و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية في القطاع العام و الخاص
- ✓ المساهمة في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ تطوير المحيط المقاولاتي و ذلك بالاعتماد على المؤسسات و الهيئات المرتبطة بشكل مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2.3.3. شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط من أهمها [12]:

- ✓ حفظ على الأقل 60 % من رأسمالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية
- ✓ أن توظف ما بين 10 إلى 20 عامل
- ✓ لها من النشاط ثلاثة أعوام على الأقل وحققت نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة
- ✓ أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة
- ✓ أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- ✓ الالتزام بدفع 20 % من التكلفة الإجمالية الكلية المتوقعة من عملية التأهيل.

4.3. برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال(ميدا2):

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون أورو(40 مليون أورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة،و تم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009 [(13)].

1.4.3. أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق، و عموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية[(14)]:

- ✓ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسييرها.
- ✓ تعزيز البرامج و المؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ دعم إنشاء الجودة و المعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية و الاتحادات المهنية.
- ✓ تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2.4.3. شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها[(15)]:

- ✓ أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل
- ✓ أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الأقل، و أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار(بالنسبة للمؤسسات الصناعية)
- ✓ أن توظف على الأقل 5 عمال، و أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة

إضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج و ذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات و الدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا. و قد ركزت هذه البرامج بصفة خاصة على الجانب التوجيهي و التكويني في العديد من المجالات (التسيير، التسويق،

التصدير...)، إضافة إلى اهتمامها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة.

5.3. البرنامج الوطني الجديد لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[16]: (2010-2015)

يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية و تطوير ودعم القطاع، نظرا للإمكانيات المالية و البشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه و تحقيق الأهداف المسطرة.و هو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محيطها، تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بغطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار، يمتد تنفيذه من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010 الى غاية سنة 2015، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1.5.3. أهداف البرنامج: يهدف البرنامج أساسا إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، و يتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تشمل:

- ✓ **تأهيل قدرات التسيير والتنظيم:** من خلال التدريب والنصائح و التكوين في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة المعرضة للأخطار و لاتخاذ القرارات المناسبة
- ✓ **تأهيل قدرات إتقان المعرفة و الابتكار:** من خلال تطوير قدرات استقطاب التكنولوجيات و ذلك للحصول على خدمات الإعلام و الذكاء الاقتصادي و إنشاء مخابر البحث و التنمية و إنشاء بنوك معلومات و وحدات اليقظة التكنولوجية و مراقبة الأسواق.
- ✓ **تأهيل نوعية المؤسسة:** عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج و المساعدة على الحصول على شهادات المطابقة و الحث على وضع مخابر التحاليل و التجارب
- ✓ **دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية:** يرتكز هذا الدعم على الاستثمارات التي تزيد من الكثافة التكنولوجية للعمليات و من تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تشمل تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأجهزة المستخدمة في البحث و التطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات
- ✓ **تأهيل الموارد البشرية:** يهدف هذا الإجراء إلى دعم و وضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة و دعم التكوين في التسيير و تقنيات التصدير و استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال

4. تقييم عملية دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

سنتطرق من خلال هذا المحور تقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، من حيث مدى تحقيق الأهداف المسطرة لكل برنامج على حدى

1.4. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي بداية من سنة **2001** و تمثلت حصيلة البرنامج فيما يلي[17]:

- ❖ **مرحلة التشخيص الاستراتيجي:** تقدمت 492 مؤسسة (253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، و تمت معالجة 491 مؤسسة و بقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول **355** مؤسسة (168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة)

- مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل: فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (97 مؤسسة عمومية و 78مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط.كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة و هي 151 مؤسسة، 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

من خلال النتائج يمكن القول أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، إذ يلاحظ أن من بين 492 مؤسسة تقدمت بطلب الانخراط لم يتم قبول إلا 175 مؤسسة، و ذلك نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كان تكون قادرة على النمو والاستمرار و أن تكون لها نتائج موجبة غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة و تعقد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك

2.4. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: منذ بداية البرنامج سنة 2007 و إلى غاية ماي 2010 تم تسجيل النتائج التالية[18]:

- ✓ أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل
- ✓ و تقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج تم قبول 351 مؤسسة منه
- ✓ ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص استراتيجي بينما
- ✓ استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من

الميادين أهمها: إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، المالية، المنتوج المبتكر

نلاحظ أن النتائج المسجلة تعبر عن ضعف البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات، حيث يلاحظ أن 351 مؤسسة فقط باشرت عملية التأهيل و هو رقم ضئيل راجع إلى رفض ملفات فئة معتبرة من المؤسسات لعدم استيفائها الشروط اللازمة، أو لتخلي المؤسسات عن البرنامج في مراحله الأولى نتيجة عدم تحقيق أية قيمة مضافة بعد القيام بأول عملية، وهذا ما أدى بالحكومة إلى تطبيق قرارات جديدة لإعادة بعث البرنامج تضمنت وضع برنامج تكميلي لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة بقيمة مالية تقارب 386 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010 -2014.

3.4. نتائج برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ميدا1: [19]) حقق برنامج ميدا1 لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ بدايته سنة 2002 و إلى غاية 31 ديسمبر2007 عددا من النتائج، و ذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة كما يلي:

- **فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** تم تقدم 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة للانضمام للبرنامج، وتم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 %من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي بنسبة 26 %من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 61 مؤسسة الباقية التي تشكل 9 %فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية و اقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج.و بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة، 1373 عملية (477 عملية تشخيص، و896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها : الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية...)

- **فيما يخص دعم الهيئات المالية:** تم القيام ب 171 عملية لصالح خمسة هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تطوير أنظمة المحاسبة و المالية، و144 عملية من اجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.
- فيما يخص الهيئات الداعمة: تم القيام ب 187 عملية أجريت من اجل دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، استفادت منها وزارات و هيئات حكومية و هيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و غرفة الصناعة و التجارة الجزائرية .من خلال النتائج يتضح ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البرنامج حيث نجد أن 35 %من المؤسسات انسحبت من البرنامج و لم تكمل جميع مراحل عملية التأهيل، و على العموم يمكن القول أن برنامج ميدا 1 قد حقق نتائج حسنة تميزت بتحقيق 1373 عملية لفائدة 445 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2007

4.4. **نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (ميدا2):** خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج، تم الشروع في تطبيق التنظيمات و إتمام إجراءات العمل وإعداد و تنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج و تشمل:

- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: حيث تم القيام بالإجراءات الآتية:
  - تحديد اختيار معايير المؤسسات المعنية بالبرنامج
  - تحديد أكثر من 200 مؤسسة لتنفيذ البرنامج
  - إجراء دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقة و الدعم؛
  - إطلاق مناقصة بقيمة 05.10 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ **الدعم المؤسساتي:** تضمن هذا الدعم العناصر التالية:
  - دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل
  - مساعد وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية
  - المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات
  - المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
  - المساهمة في دعم الجمعيات و هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ **دعم الجودة:** حيث تضمن هذا الدعم ما يلي:
  - دعم وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة و التقييس.
  - دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة(الهيئة الجزائرية للاعتماد، المكتب الوطني للمقاييس القانونية، المعهد الجزائري للتقييس) لتعزيز تنظيمها و توطيد أنشطتها.
  - دعم هيئات تقييم المطابقة (مختبرات المعايرة و الاختبار و التحليل...)
  - دعم المعهد الوطني للملكية الصناعية الجزائرية لتنفيذ نظام إدارة الجودة**ISO9001**

و عن نتائج البرنامج تم التصريح أن نسبة تقدم البرنامج بلغت 60 % حيث انه منذ مارس 2011 تم نقل ملفات 120 مؤسسة تستوفي معايير الأهلية للبرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحصول على الدعم من خلال البرنامج الوطني للتأهيل وما يلاحظ عن هذا البرنامج أنه يختلف عن البرامج السابقة التي تتوجه إليها المؤسسات بطلب الانضمام، أما في إطار هذا البرنامج تم تحديد المؤسسات القادرة على الاستفادة من الدعم و المقدرة ب 200 مؤسسة كمرحلة أولى ليتم تعميمه على باقي المؤسسات في مرحلة ثانية.

5. خاتمة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تشهد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ صدور القانون التوجيهي لترقيتها و تطويره او قد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية، إلا أن مساهمتها لا تزال دون المستوى المطلوب و بخاصة في تنمية الصادرات حيث أن مساهمتها لا تكاد تذكر، بالإضافة إلى تركز نشاطها بأكثر من 70 %في قطاعي البناء و الأشغال العمومية نظرا لسهولة الاستثمار فيها و تبقى بعيدة عن القطاعات المنتجة القادرة على توفير مناصب الشغل و تحقيق القيمة المضافة و تنمية الصادرات؛
- سطرت الجزائر العديد من السياسات و الإجراءات لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة، فإنها لا تزال تعاني العديد من المشاكل خاصة مشاكل التمويل، و العقار الصناعي بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معلومات اقتصادية، كما انه على الرغم من الخروج من مرحلة الاقتصاد الإداري لا تزال البيروقراطية أهم ما يميز الإدارة الجزائرية.
- وضعت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى تطوير قدرتها التنافسية التي تتزايد حاليا في ظل التوجه للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة الدولية.
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي سواء إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة أو إذا قورنت بدول مجاورة.

6. قائمة المراجع:

(1) أ.عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها**، جامعة قالمة، ص 226.

(2) بورغدو عبد الكريم، **واقع و آفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010 ،ص ص 3، 4.

(3)عناني ساسية, مرجع سبق ذكره ص 230.

(4) بلغرسة عبد الطيف، جاوحدو رضا، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1 ،جامعة سطيف، 2002 ،ص174.

(5) لزعر علي، وبوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009 ،ص39.

(6) قوريش نصيرة ،**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 افريل 200، بدون صفحة.

(7) عبد الكريم سهام، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2** ،مجلة الباحث، العدد 9 ،جامعة ورقلة،2011 ،ص 144.

(8) بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

(9) عناني ساسية، مرجع سبق ذكره، ص235.

(10) غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-**، مجلة 11 الباحث، العدد9 ،جامعة ورقلة،2011 ،ص 136.

(11) بوشويط ابتسام، **آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرامج تأهيل 12 المؤسسات الجزائرية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010 ،ص 48.

(12) قريشي يوسف، غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر برنامجEdpme** ، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 18/17 أفريل 2007، ص18.

(13) Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic ,Dossier de presse, atelier de visibilité, Algérie, Le 24 février 2010, p.2.

(14) Délégation de l'union européenne en algérie , Rapport annuel de la coopération United européenne-Algérie ,2010, p. 18-19.

(15) Communication du programme pme 2 a l'occasion de l'événement, http://www.ccidahra.com/man/PME2-1.